الزراعة

OIC/COMCEC/33-17/D(.....)

COMCEC

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك
عن
التعاون في المجال الزراعي

مكتب تنسيق الكومسيك
أبريل 2017

كلمة عن التعاون في المجال الزراعي

بلغ عدد سكان العالم، بداية من عام 2015، 7.4 مليارات نسمة، ويعيش نصفهم تقريبًا في المناطق الريفية، حيث تمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي. وبالنسبة لمعظم النظم الاقتصادية، خصوصًا تلك النظم في البلدان النامية، تلعب الزراعة دورًا مميزًا في التنمية الاقتصادية. حيث تعتبر الزراعة قاطرة النمو والمصدر الوحيد للحد من الفقر في غالبية البلدان النامية. وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن قطاع الزراعة هو القطاع الأكثر فاعلية في توفير الدخل للفئات الأفقر بين السكان. وبحسب البنك الدولي، فإن نسبة واحد بالمائة تشارك بها الزراعة في النمو الاقتصادي تزيد من نفقات ثلاث شرائح عشرية شديدة الفقر بواقع مرتين ونص على الأقل، مقارنة بنسبة 1 بالمائة يشارك بها أي قطاع آخر في النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تمثل الزراعة أحد القطاعات الرائدة من حيث الدخل وتوفير فرص العمل والتجارة في كثير من دول منظمة التعاون الإسلامي. وقد ازدادت قيمة الإنتاج الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في العقد الأخير نتيجة زيادة الأسعار وزيادة الإنتاج. ففي عام 1990، بلغ إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 181.3 مليار دولار أمريكي، ما يمثل 16 بالمائة من الإنتاج الزراعي العالمي. أما في عام 2015، بلغ إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 652.9 مليار دولار، ما يمثل نسبة 20.8 بالمائة من الإنتاج الزراعي العالمي.[1] وتوضح هذه الأرقام زيادة نسبة الإنتاج الزراعي لدول منظمة التعاون الإسلامي في الإنتاج الزراعي العالمي. ومع ذلك، كان أداء القطاع الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أقل من المتوقع على الرغم من حقيقة أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمتلك 29 بالمائة من المساحة الزراعية على مستوى العالم. ويوضح الشكل 1 مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وحصته في الإنتاج الزراعي العالمي.

الشكل 1: إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي وحصته في الإنتاج الزراعي العالمي

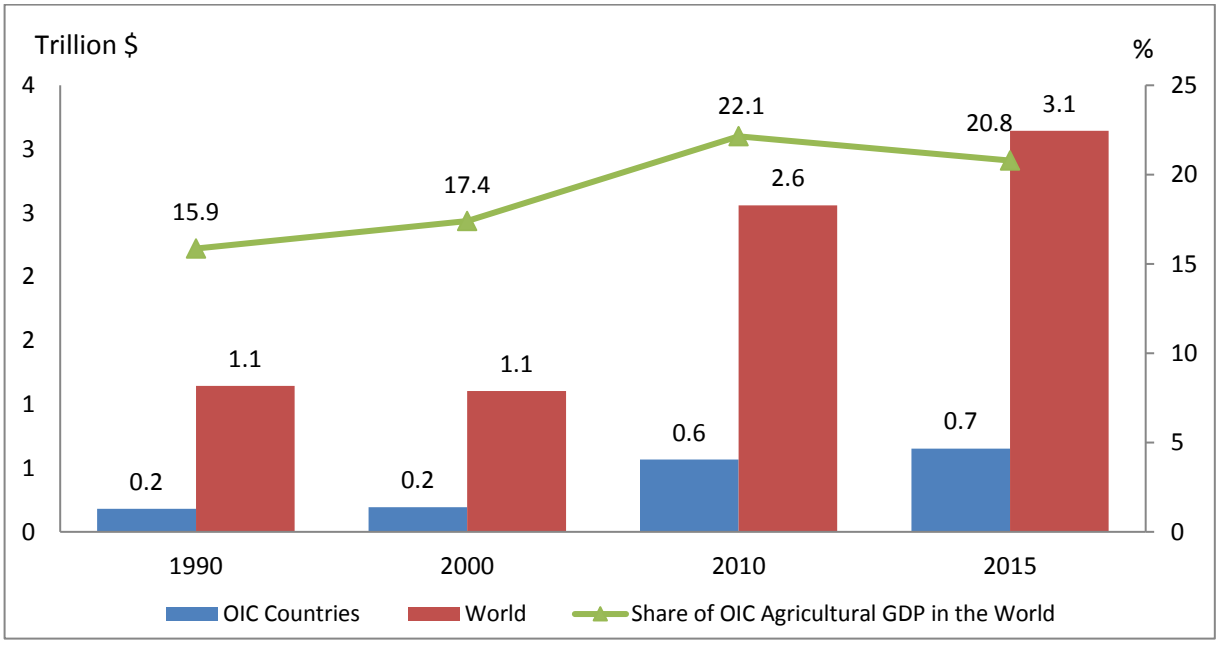

المصدر: محسوب باستخدام بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

يوضح الشكل 2 حصة إجمالي الناتج المحلي من الزراعة من إجمالي الناتج المحلي في ثلاث مجموعات رسمية في دول منظمة التعاون الإسلامي (إفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، وآسيا). وفي هذا السياق، كانت حصة مجموعات الدول المذكورة أعلاه في إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي تتغير وأظهرت توجهًا غير منتظم في المدة من 1990 إلى 2015. وفي هذا الإطار، حققت دول المجموعة الآسيوية 109 مليارات دولار من إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي سنة 1990، والذي وصل إلى 363 مليار دولار في 2015، وهو أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتلي المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية المجموعة الآسيوية، حيث حقق كل منهما على التوالي 148 مليارًا و142 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وقد ارتفعت حصة المجموعة الإفريقية من إجمالي الناتج المحلي

[1] محسوب باستخدام بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

من الزراعة في إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي من 16.6 إلى 23.2 بالمائة من سنة 1990 إلى 2015، بينما انخفضت حصة المجموعة العربية من 23.2 إلى 21.8 بالمائة في الفترة ذاتها.

الشكل 2: حصة إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في إجمالي الناتج المحلي على المستوى دون الإقليمي

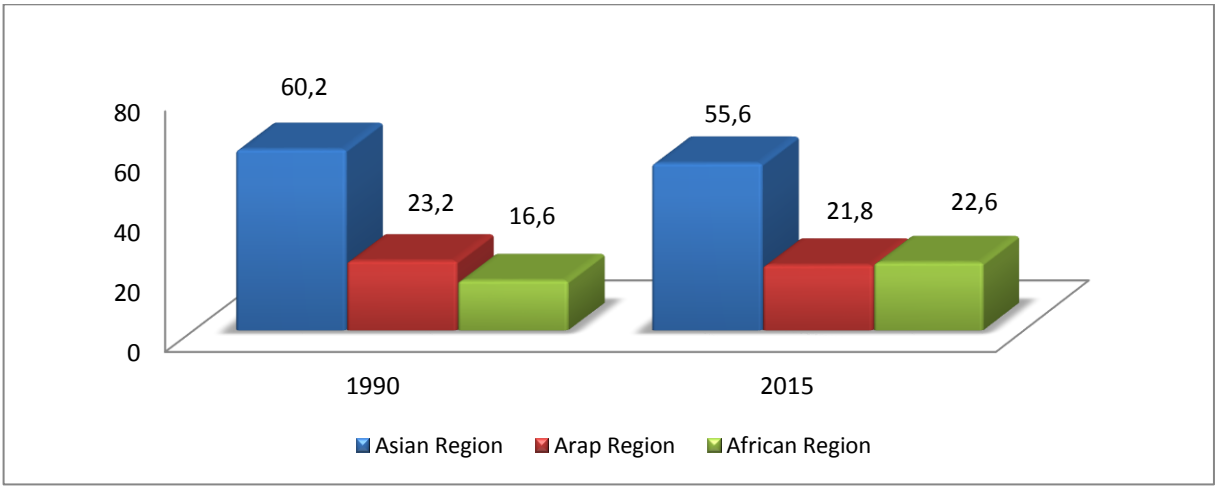

المصدر: محسوب باستخدام بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

يمثل قطاع الزراعة، كما هو الحال في عديد من البلدان النامية، مصدرًا حيويًا لتوفير فرص العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد وصل عدد العاملين في القطاع الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 2013 إلى 240 مليون شخص، ما يمثل 18 بالمائة من إجمالي العاملين في الزراعة على مستوى العالم. وفي سنة 1990، وفر القطاع الزراعي في دول منظمة التعاون الإسلامي حوالي 182 فرصة عمل، من إجمالي 344 مليون فرصة عمل، بينما بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي 240 مليون شخص في 2013 من إجمالي عدد العاملين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي بلغ حوالي 670 مليون شخص.[2]

وعلى الجانب الآخر، في الوقت الذي كان يتزايد فيه عدد العاملين في الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كانت حصة فرص العمل في المجال الزراعي من إجمالي فرص العمل تنخفض على مدار الوقت. ففي عام 1990، أسهمت الزراعة بنسبة 52.8 بالمائة في إجمالي فرص العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي، وهي نسبة أعلى من نسبة فرص العمل التي كانت توفرها الزراعة على مستوى العالم. وفي عام 2013، بلغت نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي في إجمالي فرص العمل على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي 35.8 بالمائة. وعليه، أصبحت حصة فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي في إجمالي فرص العمل على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي أقل من حصة فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي على مستوى العالم في عام 2013 (الشكل 3).

الشكل 3: حصة فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي من إجمالي فرص العمل على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي وعلى

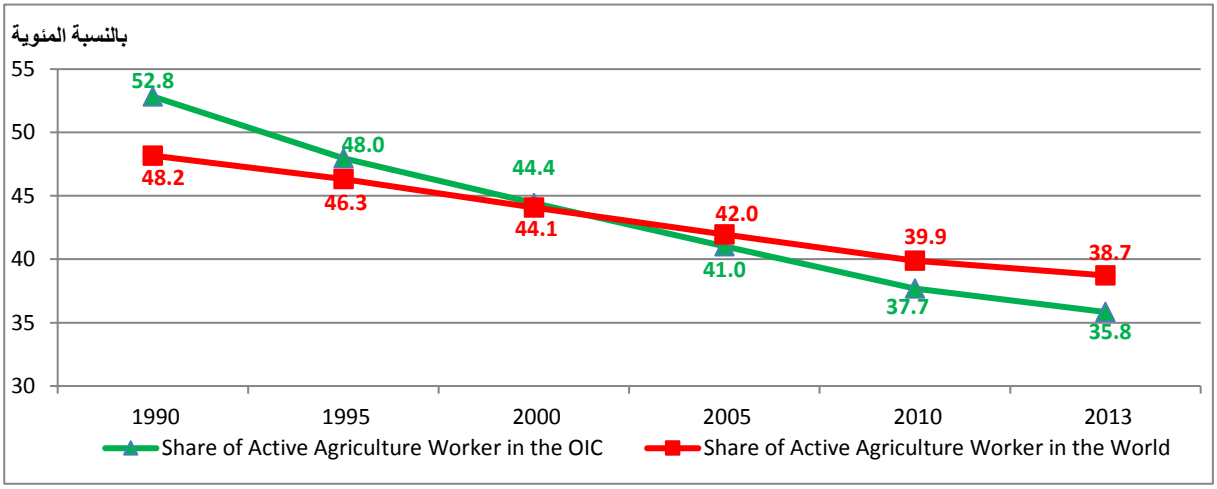

2 محسوب بواسطة مكتب تنسيق الكومسيك.

مستوى العالم
المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة 2016

تحتل المنتجات الزراعية مكانة هامة في صادرات كثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 1990، بلغت نسبة واردات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 9.9 بالمائة من واردات المنتجات الزراعية العالمية، والتي ارتفعت إلى 15.7 بالمائة في 2013. وبالمثل، ارتفعت نسبة صادرات المنتجات الزراعية لدول منظمة التعاون الإسلامي من 6.2 بالمائة في 1990 إلى 9.5 بالمائة في 2013 (انظر الشكل 4).

الشكل 4: الأداء التجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي في المجال الزراعي على الصعيد العالمي.

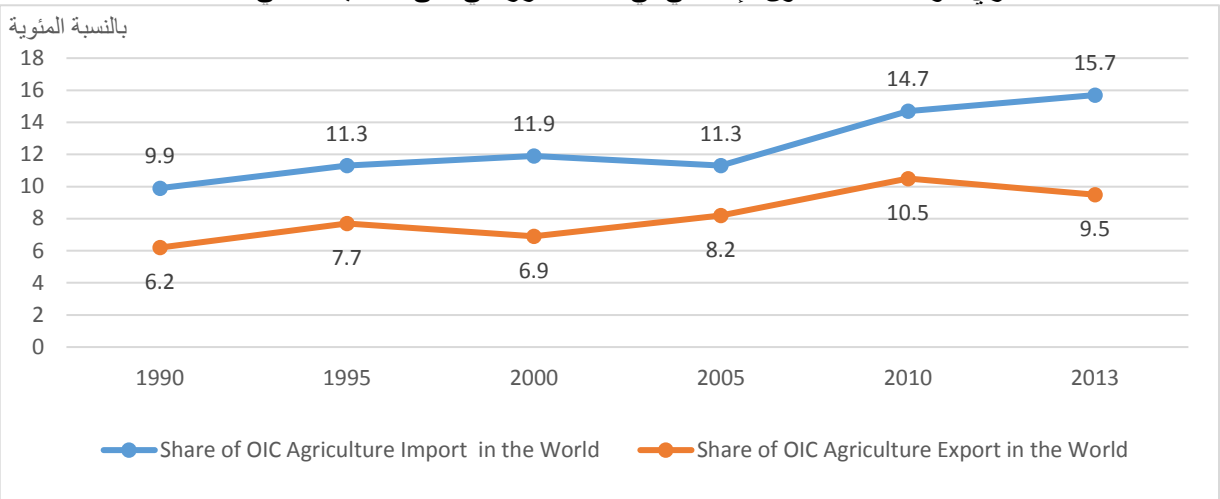

المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة 2016

التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إن غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تتمتع بالاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي، ما يجعلها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على استيراد المنتجات الزراعية. فضلاً عن ذلك، يتركز الإنتاج الزراعي في دول منظمة التعاون الإسلامي بصفة أساسية في عدد محدود من الدول الأعضاء، وهي إندونيسيا ونيجيريا وتركيا وباكستان وإيران ومصر وماليزيا وبنجلاديش والسودان والجزائر. حيث تنتج تلك الدول الأعضاء أكثر من 75 بالمائة من إجمالي المنتجات الزراعية.

ويعاني القطاع الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفة أساسية، من بين أشياء أخرى، من:

- انخفاض الإنتاجية الزراعية؛
- الافتقار إلى إطار عمل مؤسسي يوفر التعديلات اللازمة لقطاع زراعي أكثر كفاءة وإنتاجية؛
- عدم كفاية استثمارات القطاع العام في البنية التحتية؛
- قلة استثمارات القطاع الخاص في الزراعة والمشروعات الزراعية؛
- الافتقار إلى إدارة الموارد الطبيعية المستدامة (الأرض، والماء، ومصائد الأسماك، والغابات)؛
- فقد وهدر الغذاء.

الحد من هدر الطعام في العالم

من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9.7 مليار شخص بحلول عام 2050، وتقدر زيادة احتياجات توفير الطعام على الصعيد العالمي بنسبة 60% لتلبية الطلب المتزايد على الطعام في سنة 2050. في الوقت ذاته، وطبقًا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، يُهدر حوالي 1.3 مليار طن سنويًا من الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري. أي أن حوالي ثلث الأغذية المنتجة كل عام للاستهلاك البشري في العالم تُهدر دون الاستفادة منها. ويخسر الاقتصاد العالمي حوالي 940 مليار دولار سنويًا بسبب هدر وفقد الأغذية. وفي الوقت ذاته، يعاني حوالي 800 مليون شخص على مستوى العالم من مشاكل الجوع. ولا تزال مشكلة الجوع والأمن الغذائي من المشاكل الرئيسية العالمية التي يجب معالجتها. وفي هذا الصدد، وضع الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، المعتمد من الأمم المتحدة في سنة 2015، ليكون "القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة".

وبحسب الدراسات الحديثة، فإن 80 بالمائة من هدر الغذاء العالمي على مستوى المستهلك يكون في الدول المتقدمة و20 بالمائة في الدول النامية[3]. وفي هذا السياق، يلاحظ أن هدر الغذاء يزيد بزيادة مستوى التنمية. وفي الواقع، لا تتجاوز حصة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من البلدان الأقل نموًا بقدر كبير، من إجمالي هدر الغذاء نسبة 2 بالمائة (انظر الشكل 5).

الشكل 5: التحليل الإقليمي لهدر الغذاء في العالم

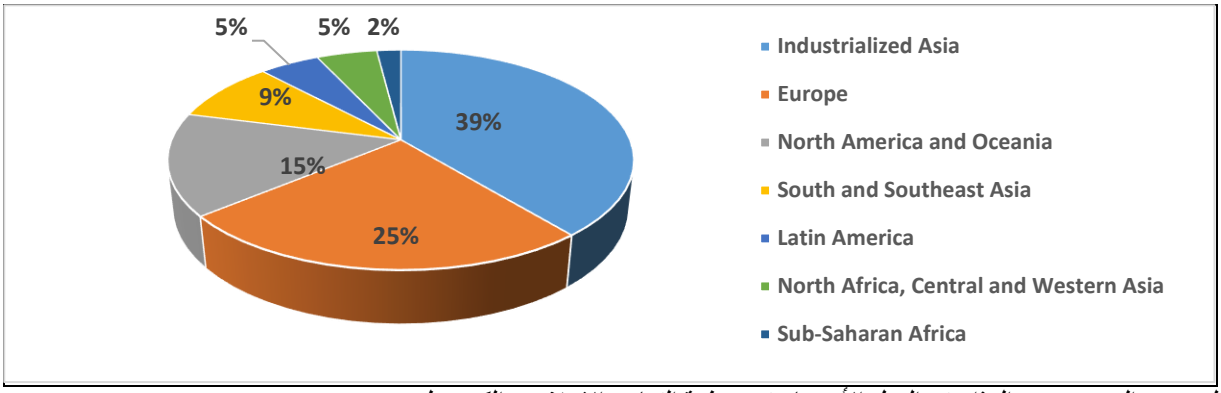

المصدر: الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الكومسيك

الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الزراعة

يمثل هدر الغذاء أحد المشكلات الكبيرة التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بضمان الأمن الغذائي. نظرًا لأهمية قضية الفاقد والمهدور من الغذاء، خصصت مجموعة عمل الكومسيك للزراعة اجتماعاتها الثلاثة الأخيرة للأبعاد المختلفة لهذا الأمر، وهي: فاقد الغذاء في الحقول، والفاقد بعد الحصاد، وهدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الشأن، انعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الزراعة في 23 فبراير 2017 تحت عنوان "الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وقدم تقرير بحثي إلى هذا الاجتماع عن نفس الموضوع.

يشير التقرير الوارد أعلاه المعد للاجتماع التاسع لمجموعة عمل الزراعة أن هدر الغذاء في الأسر المعيشية وفي قطاع الخدمات يعود لأسباب رئيسية والتي يمكن تجنبها. وفي هذا الصدد، يقدر بأن نسبة 56 بالمائة من هدر الغذاء في قطاع الخدمات هي نسبة يمكن تجنبها (انظر الشكل 6).

الشكل 6: تحليل هدر الغذاء

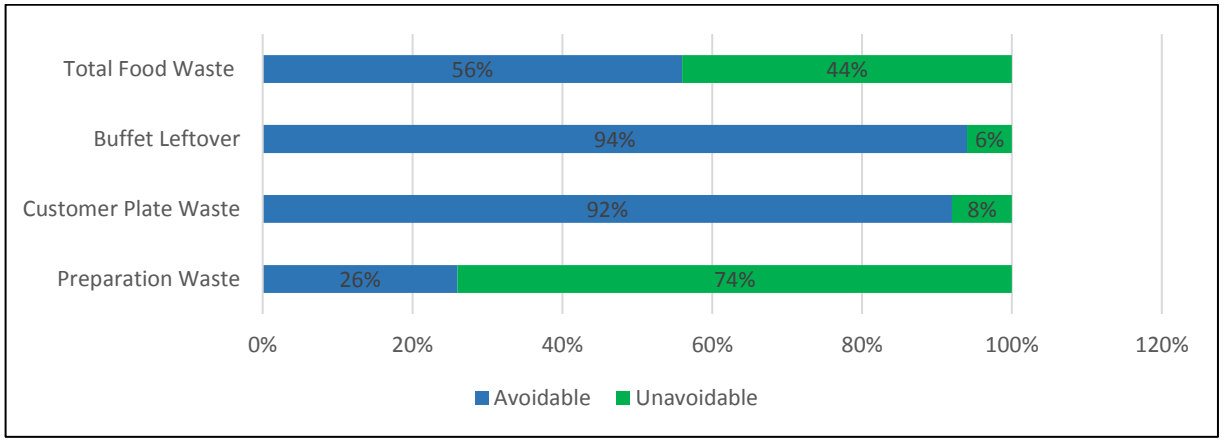

المصدر: الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الكومسيك

طبقًا للتقرير المذكور، يحدث هدر الغذاء في قطاع الخدمات يتحقق في ثلاث مراحل أساسية: إعداد الطعام، وفضلات الطعام، وفضلات الموائد والمقاصف. وعلى النقيض من مرحلة الإعداد، يتضح أن أكثر من 90 بالمائة من فضلات الطعام على الموائد والموائد المفتوحة هي نسبة هدر يمكن تجنبها. وفي هذا السياق، يتم التركيز على بعض المبادرات الإقليمية والعالمية الرئيسية التي تهدف إلى الحد من هدر الغذاء. إضافة إلى ذلك، طور عدد من الدول بعض المبادرات/البرامج المحلية مثل تركيا ومصر لمنع هدر الطعام على المستوى القومي. ويمكن تجنب جزء كبير من هدر الغذاء في قطاع الخدمات أثناء توزيع الطعام على الأشخاص المحتاجين. وقد أقرت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجموعة كبيرة ومتنوعة من المبادرات التي تهدف إلى الحد من

3 الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الكومسيك

هدر الغذاء، مع التركيز على بنوك الطعام، حيث اعتمدت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فكرة بنوك الطعام لإعادة توزيع أو التبرع بالطعام ويُنظر إلى بنك الطعام المعمول به في مصر باعتباره مثالاً على أفضل الممارسات.

فيما يلي السمات والأسباب الرئيسية لهدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي :

- أثر الفعاليات الاجتماعية والدينية التي تؤدي إلى زيادة هائلة في هدر الطعام، على سبيل المثال حفلات الزفاف والفعاليات الاجتماعية الضخمة.
- الفاكهة والخضروات والمخبوزات هي أكثر المنتجات المهدرة بوجه عام.
- وصول الأغذية إلى تاريخ انتهاء صلاحيتها هو أكثر الأسباب شيوعًا في التخلص منها.
- معظم الغذاء المهدر في الأسر المعيشية يكون في مرحلة الإعداد، ويمكن تجنبه.
- يحدث هدر الغذاء في أماكن تقديم الغذاء بصفة أساسية أثناء مرحلة الإعداد، أو بسبب طلب المستهلكين أكثر من اللازم، أو تركهم لكثير من فضلات الطعام على الموائد.

وناقشت مجموعة العمل الموضوع وتوصلت إلى التوصيات الملموسة التالية:

1. تطوير إطار عمل تشريعي وخارطة طريق محددة للحد من الهدر الغذائي في سياق شمولي يتضمن سلسلة التوريد.
2. تطوير بنوك الطعام وشبكات توزيع الغذاء
3. إطلاق مبادرات وحملات قوية لرفع الوعي بالهدر الغذائي في سلسلة التوريد والاستهلاك

تتوفر وقائع الاجتماعات والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعات على صفحة الكومسيك على الويب (www.comcec.org).

وفي النهاية، سوف ينعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الزراعة في 28 سبتمبر 2017 في أنقرة بدولة تركيا تحت عنوان "تحسين أداء السوق الزراعية: إنشاء وتطوير المؤسسات السوقية".

- **تمويل مشروع الكومسيك**

تتوفر أمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المسجلة في مجموعة عمل الزراعة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المرتبطة بالاقتصاد، الفرصة لاقتراح مشروعات تعاون متعددة الأطراف ضمن إطار عمل تمويل مشاريع الكومسيك، مما يمثل وسيلة هامة أخرى لتنفيذ الإستراتيجية.

تم تنفيذ المشاريع التالية في 2016 ضمن إطار عمل آلية تمويل مشاريع الكومسيك:

- تنفيذ المشروع بعنوان "تمكين الأسر المعيشية في المناطق الريفية فيما يتعلق بإدارة الإنتاج، والتوريد، والوصول إلى السوق" بواسطة دولة إيران بالتعاون مع كل من أذربيجان وتركيا.
- تنفيذ المشروع بعنوان "تأسيس قاعدة بيانات، وشبكة اتصال، وصفحات على الويب لصغار الملاك / المشاريع التعاونية الزراعية للعائلات المزارعة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بواسطة دولة تركيا بالتعاون مع 24 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- تنفيذ المشروع بعنوان "زيادة إنتاجية الحيوانات المجترة الصغيرة عن طريق استخدام تقنيات مختلفة مثل العلف المخزن ومجموعات التغذية والزراعات المائية في فلسطين والأردن وتونس" بواسطة دولة فلسطين.

ضمن إطار عمل الدعوة للمشروع الرابع، التي أطلقت في سبتمبر 2016، تم تنفيذ المشاريع الثلاثة التالية المقترحة من أوغندا وإندونيسيا وغامبيا في 2017 .

- تم تنفيذ المشروع بعنوان "تعزيز قدرات إعداد ومراجعة والامتثال لمعايير الإنتاج الزراعي" بواسطة أوغندا بمشاركة أربع دول أخرى وهي ساحل العاج وغامبيا والسودان وتركيا.
- تنفذ إندونيسيا في الوقت الحالي المشروع بعنوان "تحسين دخل المزارعين أصحاب الحقول الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقليل الفاقد من الإنتاج الحيواني" بمشاركة بروناي دار السلام ومصر وماليزيا والسودان.
- تنفذ غامبيا في الوقت الحالي المشروع بعنوان "تقليل الفاقد من مزروعات الحبوب بعد الحصاد لتحسين أسباب المعيشة في المناطق الريفية" بالتعاون مع نيجيريا وإندونيسيا.